شنـاشيـل

الشعب يريد قول الحقيقة

■ عدنان حسين

العراقيون أجمعهم تقريباً يعرفون أن الأعمال الإرهابية، من تفجيرات وقتل بالكواتم وسواها، لا تقف وراءها "القاعدة" وفلول نظام صدام وجماعات مسلحة أخرى مناهضة للعملية السياسية فقط، وإنما أيضاً قوى منخرطة في العملية السياسية. ولذا فأن رئيس الوزراء لا يأتي بجديد عندما يعلن أن بعض هذه الأعمال مغطى سياسياً.

في الكيّات والكوسترات والمقاهي والمطاعم وفي المجالس العامة والخاصة لا يتردد العراقيون عن القول صراحة بالفم المليان إن الكثير من التفجيرات وأعمال القتل تقوم بها ميليشيات وعصابات مستترة وخلايا نائمة تابعة لقوى وأحزاب ممثلة في الحكومة والبرلمان، وذلك في إطار عملية تصفية حسابات بين هذه القوى ولحسم الصراع الدائر في ما بينها على السلطة والنفوذ والمال. ويدلل عامة العراقيين على ذلك بتصاعد وتيرة العمليات الإرهابية كلما اشتد الصراع السياسي، بينما تتراجع هذه الوتيرة عندما تلوح بوادر توافق بين هذه القوى، وهو توافق على الحصص والمغانم وليس على مصالح الوطن والمواطن. وهذا الرأي الشعبي سديد في الواقع، والنوبة الإرهابية التي تشهدها البلاد الآن تعكس حدة الصراع بين أطراف العملية السياسية.

رئيس الوزراء قال أول من أمس في مؤتمر صحافي عقده على هامش افتتاح مجمع الجهاد السكني في منطقة البياع ببغداد إن "العراق ما زال يعاني من القتل بسبب بعض الرغبات السياسية أو القتل المأجور لصالح رغبات سياسية"، وأضاف أن "بعض هذه الأعمال الإرهابية مغطاة سياسيا من بعض هذه الإطراف"، وهو في هذا لم يجانب الصواب ولم يجافِ الحقيقة. ولكن السؤال: هل هذا هو كل ما ينتظر من رئيس الحكومة؟ أم أن مسؤوليته السياسية والتزامه الأخلاقي تجاه الشعب يحتمان عليه ألا يكتفي بالتلميح، بل أن يذهب إلى التصريح لتحديد من يقف وراء الأعمال الإرهابية، مجاراة لما يتردد على أفواه الناس في الكيّات والكوسترات والمقاهي والمطاعم والمجالس العامة والخاصة؟

أقسم رئيس الوزراء ، كما سائر أعضاء الحكومة، على أن يؤدي مهماته ومسؤولياته القانونية بتفانٍ وإخلاص، وأن يحافظ على استقلال العراق وسيادته، ويرعى مصالح شعبه، ويسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وان يعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة.. ومن أولى مهمات رئيس الوزراء ومسؤولياته في ظروف البلاد الراهنة أن يكافح الإرهاب والإرهابيين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وصيانة الحريات والانطلاق بعملية التنمية، ومكافحة الإرهاب لا تكون بالتستر على الإرهابيين، وإنما بفضحهم وجلبهم إلى العدالة حتى لو كان من يقف خلفهم شركاء في السلطة.

نحن الآن عشية استحقاق مهم، هو موعد المئة يوم الذي حدده رئيس الوزراء للوزارات والوزراء لمعرفة من وضع قطاره على السكة ومن تخلف.. وستكون هذه مناسبة جيدة لأن يُبلغ رئيس الحكومة الأمة بالحقائق التي يعرفها، وبالتأكيد هو يعرف أكثر ممّا يعرف ركاب الكيّات والكوسترات ورواد المقاهي والمطاعم والمجالس العامة والخاصة بشأن من يواصل القيام بأعمال الإرهاب ويدعمها مباشرة أو مداورة.. والأمة تريد منه أن يُبلغها بالحقيقة مباشرة وليس مداورة كما فعل في حديثه الأخير، فهذه هي مسؤوليته وهذا هو واجبه باعتباره رئيس حكومة منتخبا ومسؤولا مسؤولية مباشرة أمام الأمة التي انتخبته.

لقد مرّ ما يكفي، وأكثر، من الوقت لكي يتلاعب السياسيون بمصير البلاد والعباد من اجل حصصهم ومغانمهم، وإذا كان هؤلاء السياسيون لم يتعبوا بعد من لعبة الموت والإرهاب التي يمارسونها في حق الناس الأبرياء، فان الشعب لم تعد لديه طاقة على التحمل، فقد بلغ السيل الزبى وآن الأوان لوضع النقاط على الحروف.. ومن لا يفعل هذا سيعتبره الشعب شريكاً للإرهابيين في ما يفعلون ويتحمل القدر نفسه من المسؤولية عن الإرهاب.

سجناء القاعدة يبحثون عن المتعاطفين وقابضي الرشى لتسهيل هروبهم

سجون العراق: الجواسيس ينتشرون في الحكومة

□ عن: أفكار عن العراق

في الثامن من آذار ٢٠١١ قام أفراد القاعدة بعصيان داخل احد سجون بغداد، إلا أن محاولة الهرب باءت بالفشل.

منذ ذلك الوقت تم الكشف عن أن هذه العناصر المسلحة تتلقى دعما من أفراد القوات الأمنية. وفي الوقت نفسه، هناك لغط بأن مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي قد قدم المساعدة في هروب أفراد من القاعدة في كانون الثاني من احد سجون البصرة.

كلا الحادثين يكشفان بأن الإرهابيين لديهم وكلاء يعملون في الحكومة العراقية.

في السابع من مايس جرت محاولة للهرب من سجن قريب من مبنى وزارة الداخلية في بغداد، حيث بدأ السجناء عصيانهم في الساعة العاشرة صباحا، واشتبكوا في قتال مع القوات الأمنية المسؤولة عن السجن لمدة ست ساعات ونصف. كان قائد تلك المجموعة من القاعدة هو حذيفة البطاوي الذي كان العقل المدبر لهجوم تشرين الأول عام ٢٠١٠ على إحدى الكنائس المسيحية في بغداد و الذي سقط ضحيته ٦٨ شخصاً. بدأ المعتقلون هروبهم بمهاجمة الحارس الذي كان يصطحبهم إلى الحمام. ثم اتجهوا إلى مكتب العميد محمد صالح مدير مكافحة الإرهاب في منطقة الكرادة ببغداد، فأطلقوا عليه الرصاص واردوه قتيلاً.

بعد ذلك قاموا بإطلاق النار على الضباط الذين خرجوا من مكاتبهم ليتبينوا ما حدث. استولى ثلاثة من المعتقلين على سيارة وحاولوا الهرب من السجن بواسطتها، لكنهم تعرضوا إلى إطلاق نار أرداهم قتلى.

بالتالي استولى السجناء على جزء من السجن واشتبكوا مع الحراس والقوات الأمنية حتى تمكنت هذه القوات من القضاء عليهم حوالي الساعة الرابعة والنصف صباحا.

كانت النتيجة مقتل ستة من الحراس والعميد صالح واثنين من الضباط ذوي الرتب العالية بالإضافة إلى البطاوي و عشرة آخرين من أفراد القاعدة.

في حينها ذكرت الصحافة أن المعتقلين قد استولوا على الأسلحة والرمانات من الحراس، إلا أن التحقيقات كشفت أن القاعدة كانت قد استخدمت مصادر داخل القوات الأمنية لغرض إدخال هذه الأسلحة إلى السجن.

وقد ادعت منظمة الظل للقاعدة – دولة العراق الإسلامية – على الانترنت بأنها أدخلت الأسلحة والمتفجرات والأدوات إلى السجن قبل أسابيع من العصيان.

كذلك تمكنت القاعدة من تسليم رسائل إلى البطاوي وخططت لهروبه من السجن.

لقد أراد الإرهابيون تحرير ٢٠٠ من أفرادهم وربما خططوا لقتل العميد وغيره مسبقا.

وأشارت التحقيقات الحكومية إلى أفراد من وزارة الداخلية لقيامهم بمساعدة عناصر القاعدة، و أكد ذلك رئيس الوزراء نوري المالكي في حديثه مع وسائل الإعلام.

وقد كشفت عملية الهروب من سجن بغداد بأن مسؤولين من مكتب المالكي ربما يكونوا متورطين في المساعدة على الهروب الناجح من احد السجون في البصرة في كانون الثاني.

ففي ١٢ ك٢ هرب ١٢ من أفراد القاعدة من سجن القصر الرئاسي في البصرة.

احد السجناء كان ماجد عبدالعزيز الذي يعتقد بأنه مسؤول القاعدة في جنوب العراق. وألقى التحقيق باللائمة على أعضاء خلية استخبارية تعمل داخل القصر لمساعدة المسلحين. وعليه تم اعتقال بعض ضباط الوحدة. كذلك من المعتقد أن مسؤولين كبار في حكومة بغداد متورطين في ذلك.

في نهاية آذار، تم استدعاء أبو علي البصري –مدير الأمن في مكتب رئيس الوزراء– للمثول أمام البرلمان من اجل توجيه بعض الأسئلة حول الحادث. في آذار، ذكر خبر عاجل بان القاضي –وهو من أقرباء المالكي– اصدر أمرا بإلغاء مذكرة التوقيف بحق البصري. ثم عثرت إحدى وكالات الأنباء على رسالة من رئيس الوزراء تأمر بوضع حد للتحقيق مع البصري. من جانب آخر، فان شقيق ابو علي البصري، المدعو ابو عمار البصري كان متورطا أيضاً.

احد أعضاء البرلمان وهو عضو في لجنة تحقق في المسألة، اخبر الصحافة بان هناك اتصالات هاتفية ووثائق أخرى تثبت علاقة البصري بهروب السجناء. وقال عضو آخر في اللجنة بان أطرافاً سياسية حاولت التأثير على سير التحقيقات. كما كشفت الأخبار أن البصري قد هرب من العراق بعد إعلان التهم الموجهة له.

إن محاولتي الهرب من سجون بغداد والبصرة هي مجرد مثال واحد على إن الإرهابيين متغلغلون في كل مستويات الحكومة العراقية، وان الشرطة ووكالات الاستخبارات ووزارة الداخلية ومكتب رئيس الوزراء كلها متورطون في هاتين الحادثتين اللتين تأتيان على قمة كل محاولات الهروب التي تورطت فيها القوات الأمنية، بالإضافة إلى حملة الاغتيالات ضد موظفي الحكومة، التي يتضح أنها مدعومة رسميا أيضاً.

من الممكن أن تكون هناك أسباب عديدة وراء هذا الدعم. ربما يكون هناك جواسيس داخل الدوائر الحكومية يتعاطفون مع قضية القاعدة، أو قد يكون السبب تقاضي الرشاوى أو ربما الرضوخ لتهديدات من أطراف أخرى. مهما كانت الدوافع، فأنها تشير إلى استمرار سلطة ونفوذ الإرهابيين برغم كل خسائرهم في السنوات الأخيرة. كما أنها تسلط الضوء على هشاشة الأجهزة الأمنية والحكومة التي لم تتمكن من القضاء على هذا التغلغل.

وكانت مصادر إعلامية قد أفادت في وقت سابق للمدى أن المستشار الأمني لرئيس الوزراء نوري المالكي هرب إلى خارج البلاد بعد افتضاح أمره في قضية تهريب الـ ١٢ إرهابيا من تنظيم القاعدة الإرهابي كانوا معتقلين في

شكوك حول تورط مسؤولين في تهريب السجناء

إن محاولتي الهرب من سجون بغداد والبصرة مجرد مثال واحد على أن الإرهابيين متغلغلون في كل مستويات الحكومة، وان الشرطة ووكالات الاستخبارات ووزارة الداخلية ومكتب رئيس الوزراء كلها متورطة في هاتين الحادثتين اللتين تأتيان على قمة محاولات الهروب كلها

من الممكن أن تكون هناك أسباب عديدة وراء هذا الدعم. ربما يكون هناك جواسيس داخل الدوائر الحكومية يتعاطفون مع قضية القاعدة، أو قد يكون السبب تقاضي الرشاوى أو ربما الرضوخ لتهديدات من أطراف أخرى. مهما كانت الدوافع، فأنها تشير إلى استمرار سلطة ونفوذ الإرهابيين رغم كل خسائرهم

احد سجون البصرة. وأوضحت المصادر أن مستشار المالكي الأمني المدعو أبو علي البصري هرب بواسطة طائرة خاصة أقلته إلى خارج العراق والطريف بالأمر انه خرج من دون تأشيرة.

لكن مصدرا حكوميا رفيعا كشف للمدى أمس أن البصري لم يهرب، وإنما كان يتمتع بإجازة كان قد تقدم بطلبها لأسباب صحية.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه إن الحكومة، ومع بدء التحقيقات بحادثة هروب السجناء في البصرة استدعت البصري لاستكمال الإجراءات بشأن الحادثة.

ونفى المصدر بشدة أن يكون البصري قد هرب من العراق على خلفية تورطه بالحادثة، وقال انه طلب إجازة قصيرة.

□ ترجمة المدى

ترجيحات بمراجعة ملفات المساءلة قبيل ملتقى المسلحين

المصالحة تفتح أضابير الاجتثاث لعيون الفصائل

□ بغداد/ المدى والوكالات

يبدو أن ملف المصالحة الوطنية يأخذ أبعادا متسارعة خصوصا مع اقتراب موعد الانسحاب الامريكي الكامل من البلاد، والضغوط السياسية المتلاحقة لتنفيذ بنود اتفاقية أربيل للشراكة.

وبينما طالبت العراقية أمس الاثنين بإلغاء إجراءات المساءلة والعدالة، كشفت وزارة المصالحة الوطنية أنها طلبت من هيئة الاجتثاث بفتح أضابير الفصائل المسلحة التي ترغب بالتخلي عن السلاح.

المنسق العام باسم الوزارة زهير الجلبي أكد أنها أخطرت هيئة المساءلة والعدالة بفتح أضابير الفصائل المسلحة الراغبة بالإنخراط في العملية السياسية.

ونقلت وكالة "أين" المحلية أمس أن الوزارة طالبت الهيئة بالنظر في ملفات هذه المجاميع لفرزها، وانه لا توجد مشكلة قانونية بهذا الشأن.

وطالب الجلبي بفرز العناصر المسيئة وغير المسموح لها بالدخول في الصف الوطني ممن تلطخت أيديهم بدماء أبناء الشعب العراقي، مشيرا إلى أن "هؤلاء سيحالون إلى القضاء وينالون جزاءهم العادل باستثناء العناصر التي تمكنت من حل القضايا العالقة من خلال العرف العشائري مع عدم سقوط الحق العام".

وكانت هيئة المساءلة والعدالة قد نفت أن تكون الحكومة ووزارة المصالحة الوطنية قد فاتحتها بما تجريه من حوارات مع الفصائل المسلحة وزجهم بالعملية السياسية وهذا يعد مخالفة صريحة للقوانين وإجراءات الهيئة.

وقال المدير التنفيذي للهيئة علي فيصل اللامي في تصريح سابق إن الحوارات التي تجريها الحكومة من خلال وزارة المصالحة والحوار الوطني لم تكن بعلم الهيئة أو مفاتحتها بهذا الخصوص.

يذكر أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعلنت، في ٢٣ آذار الماضي، عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، فيما أكدت الفصائل براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

وأكد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في ٢٣ من الشهر الماضي، أن" وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية وضعت بنوداً تستثني المتورطين بالدم العراقي ومرتكبي الجرائم، قبل دعوة الفصائل المسلحة إلى إلقاء السلاح وبدء الحوار"، مشيراً إلى أنه "لا يمكن تحقيق الاستقرار في ظل وجود سلاح بيد جهات معينة".

واعتبر التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر في ٢٣ من آذار الماضي، أن "انضمام فصائل مسلحة إلى العملية السياسية بمثابة "خيانة" لإرادة الشعب العراقي"، واصفاً وزير المصالحة عامر الخزاعي بأنه "أحد الولادات المشوهة" في الحكومة العراقية، وهدد بعدم السكوت، فيما وصف التحالف الكردستاني الإعلان بالخطوة "المفيدة"، معرباً عن تخوفه من دخول فصائل حزب البعث إلى العملية السياسية، كما شدد على أهمية أن يكون التعامل مع تلك الفصائل مباشراً من قبل الحكومة وليس عبر وسطاء".

إلى ذلك، أعلنت القائمة العراقية عن مجموعة من الشروط للاتفاق مع دولة القانون، يأتي في مقدمتها إيقاف إجراءات هيئة المساءلة والعدالة.

وقال النائب عن العراقية زياد الذرب إن مطالب قائمته هي: الأول يشمل التوازن في وزارات الدولة، والثاني إحياء المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية عن طريق تشريع قانون في البرلمان، والثالث إيقاف إجراءات هيئة المساءلة والعدالة، موضحا أن الرابع هو إيقاف الاعتقالات التي تنفذ بدون أوامر قضائية، أما الخامس فهو تسمية الوزراء الأمنيين وان يكون وزير الدفاع حصراً من مرشحي العراقية، والسادس تقديم النظام الداخلي لمجلس الوزراء والبرنامج الحكومي للوزارات إلى مجلس النواب للاطلاع عليه.

يطالب زهير الجلبي بفرز العناصر المسيئة وغير المسموح لها بالدخول في الصف الوطني ممن تلطخت أيديهم بدماء أبناء الشعب العراقي، ويرى ان هؤلاء سيحالون إلى القضاء وينالون جزاءهم العادل باستثناء العناصر التي تمكنت من حل القضايا العالقة من خلال العرف العشائري مع عدم سقوط الحق العام

تدهور الأمن في بغداد: النجيفي قلق

□ بغداد/ المدى

أعرب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، أمس الاثنين، عن قلقه من تصاعد الهجمات المسلحة في بغداد، داعيا الحكومة إلى تشخيص الخلل في الخروق الأمنية ومعالجتها بدقة وسرعة ومهنية وفتح تحقيق عاجل للوقوف على أسباب التقصير.

وقال بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب أسامة النجيفي إن النجيفي "يستنكر التفجيرات الدامية التي وقعت في بغداد والتي راح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين الأبرياء"، مبينا أن "رئيس مجلس النواب أبدى قلقه من تصاعد الهجمات المسلحة وسقوط المزيد من الشهداء العراقيين".

وأضاف البيان أن "رئيس البرلمان دعا الحكومة إلى تشخيص الخلل في الخروقات الأمنية ومعالجتها بدقة وسرعة ومهنية"، مطالبا في الوقت نفسه "بفتح تحقيق عاجل للوقوف على أسباب التقصير ومحاسبة الجناة".

وأكدت قيادة عمليات بغداد، أمس، أن ٨٧ شخصا سقطوا أمس الاول بين قتيل وجريح، بانفجار سيارتين مفخختين وعدد من العبوات الناسفة في العاصمة.

وأعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الاول الأحد، أن رغبات سياسية تقف وراء أعمال العنف التي يشهدها العراق، مؤكدا أن بعض الإعمال "الإرهابية" مغطاة سياسيا، فيما أشار إلى أن حكومته تقوم الآن بتقييم دقيق لما تم انجازه خلال مهلة المئة يوم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون